Adab Al-Rafidayn

https://radab.uomosul.edu.iq/

Atif Albayan Conjunction of Explanation Additional Issue in Arabic Grammar

Haydar Mahmood Abdurazzaq
Arabic Language Department/ College of Arts /
University of Al-Nour / Mosul- Iraq

Article Information

Article History:
Received June 24th , 2025
Revised July 7th .2025
Accepted July 20th , 2025
Available Online Sept. 1st , 2026

Keywords:
Statement,
Indefinite article,
Aiiowance,
The Kufans

Correspondence
Hauder Mahmood Abdurazzaq
haiderr1945@gmail.com

Abstract

The research at hand does not aim to make things easier at the expense of language accuracy or ignoring the grammatical facts inferred by grammarians from the words of Allah Almighty, and what was mentioned by the Arabs whether poetry or prose, instead, such things are observations discovered by language accuracy, delving into the grammatical phenomenon, and researching the reason for its existence. I have found that the rule that the grammarians established, which says: The substitute with the intention of repeating the item was the reason for the emergence of – conjunction of explanation - so whenever they find an expression that does not fall under these conditions, they consider it as such, excluding it from the group of substitutes.

The task of this research is to discuss this grammatical rule, and to reach at results that replace it for - apposition - in every place that grammarians have mentioned it a substitute, attribute, or assertion according to its occurrence in the context. This has been indicated by both old and modern grammarians superficially, and my task does not end at the limits of their indications, but rather the research will discuss every expression mentioned as conjunction of explanation – changing it to apposition or any other suitable parsing.

The two most prominent issues discussed by grammarians while dealing with this topic are: The first: The difference in the permissibility of the occurrence of - the Conjunction of Explanation - and its antecedents- the two indefinite articles, or the impermissibility of that.... The second: It is the permissibility of parsing -the Conjunction of Explanation- as a substitute except in two expressions in which the antecedent must be - the Conjunction of Explanation - the first; the antecedent should be singular, definite, and inflected, and the antecedent be vocative like: (O boy of Ya'mra) then it is necessary to parse (Bahmara as a Conjunction of Explanation) and not as an apposition. The second expression is that the antecedent be free of (the) and the antecedent with (the) as in the saying of the poet: (I am the son of Al-Tariq Al-Bakri Bashir), (Bashir) is not parsed as a substitute for Al-Bakri since it is not permissible to say: (Aba Ibn Al-Tariq Bishay)

DOI: 10.33899/radab.v56i106.64958, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عطف البيان حلقة زائدة في النحو العربي

حيدر محمود عبد الرزاق *

المستخلص:

البحث الذي بين أيدينا لا يرمي إلى التسهيل على حساب الدِّقة أو القفز من فوق الحقائق النحوية التي استقرأها النحاة من كلام الله عز وجل، وما ورد في كلام العرب شعرًا ونثرًا، وإنّما هي ملاحظات اكتشفتها الدِّقة، والتَّعمق في الظاهرة النحوية، والبحث في سبب وجودها، لقد وَجدْتُ أنّ القاعدة التي وضعها النحويون والتي تقول:- إنَّ البدل على نيَّةِ تكرار العامل كانت السببَ في ظهور فقرة -عطف البيان- فمتى وجدوا تعبيرًا لا يندرج تحت هذه الشروط عَدّوه -عطف بيان- وأخرجوه من حومة البدل.

ومهمة بحثنا مناقشة هذا الضابط النحوي، والوصول إلى نتائج تجعل من -عطف البيان- في كل موضع قال به النحويون بدلًا، أو صفةً، أو توكيدًا، على وفق وروده في السياق، وقد أشار إلى ذلك نحويون قدماء ومحدثون إشارات عابرة، ومهمتي لا تقف عند حدود إشاراتهم، وإنما سيناقش البحث كل تعبير ورد على أنّه -عطف بيان- وردّه بلطف إلى حومة البدل أو أيّ إعراب آخر يناسبه.

إنّ أبرز مسألتين تحدَّث فيهما النحويون وهم يعالجون موضوع عطف البيان هما:

الأولى: اختلافهم في جواز مجيء -عطف البيان- ومتبوعه نكرتين أو عدم جواز ذلك.

الثانية: هي جواز أنْ يعرب كلٌّ -عطف البيان- بدلا إلا في تعبيرين يتعيَّن أن يكون التابع -عطف بيان- الأوَّل: أن يكون التابع مفردا، ومعرفة، ومعربا، والمتبوع منادى نحو (يا غلامُ يعمرا) فيتعيّن إعراب (يعمرا عطف بيان) وليس بدلا. والتعبير الثاني أن يكون التابع خاليًا من (ال) والمتبوع ب(ال) ففي قول الشاعر (أنا ابن التارك البكريّ بشر) لا يعرب (بشر) بدلًا من البكريّ إذ لا يجوز أن نقول (أنا ابن التارك بشر).

الكلمات المفتاحية: البيان، النكرة، الكوفيون, البدل.

المبحث الأوَّل

(عطف البيان النكرة)

جاء في شرح ابن عقيل (ت 769ه) على ألفية ابن مالك (ت 672ه): "ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون -عطف البيان- ومتبوعه نكرتين، وذهب قوم[1] ومنهم المصنّف -يقصد ابن مالك- إلى جواز ذلك فيكونان منكَّرين كما يكونان معرفتين، وقيل في تنكيرهما قوله تعالى ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور/35]، وجوّزوا أن يكون منه ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسٰكِينَ﴾ [المائدة/95] فيمن نوّن كفّارة، ونحو ﴿مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ﴾ [ابراهيم/16] فزيتونة -عطف بيان- لشجرة وصديد -عطف بيان- لماء"[2].

ويفصّل ابن هشام (ت 761ه) وهو يتحدث عن -عطف البيان- النكرة بالقول: "أثبته الكوفيون وجماعة وجوّزوا أن يكون منه ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسٰكِينَ﴾ ... والباقون يوجبون في ذلك البدلية ويخصّون عطف البيان بالمعارف[3]. ويفهم من تعريف ابن عصفور الأشبيلي (ت 669ه) لعطف البيان أن النكرة لا تكون عطف بيان بدليل قوله: "عطف البيان جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله.....الخ"[4]. فقد خصّ عطف البيان بالمعارف كما يلحظ أنه لا يوجب أن يكون عطف البيان أخصَّ من متبوعه بالشهرة، وكذلك لم يذكر الإمام[5] شمس الدين القرشي الكيشي (ت 695هـ) النكرة وهو يتحدث عن عطف البيان وذهب الصّبان - وهو يتحدث عن عطف البيان - بالقول: "وذهب

*** قسم اللغة العربية / كلية الاداب / جامعة النور / الموصل -العراق**

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت 745ه) تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2011: 3/144 "وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعًا لنكرة".

(2) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د.ط، 2009: 2/ 162- 163.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين ابن هشام الانصاري (ت 761 ه)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط5، 1966 :3/ 33.

(4) المقرّب، تحقيق: الدكتور عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، د.ط، 1986: 272/1.

(5) الإرشاد إلى علم الإعراب، تحقيق ودراسة عبد الله علي الحسيني والدكتور محسن سالم العميري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث الاسلامي، مكة، د.ط، د.ت: 387/2.

غير هؤلاء يقصد القائلين بجواز ورود عطف البيان نكرة -إلى المنع- أي منع وروده نكرة و أوجبوا البدلية، ويخصّون -عطف البيان- بالمعارف"[1] . ويرى الأشموني أن الذين احتجوا على عدم جواز كون النكرة -عطف بيان- قالوا: "النكرة مجهولة والمجهول لا يبيّن المجهول"[2].

وجاء في همع الهوامع "ومنع البصرية جريانه على النكرة -يقصد عطف البيان- وقالوا: لا يجري إلا في المعارف كذلك نقله عنهم الشلوبين"[3].

إلا أنّ مهمتي لا تتوقف عند هذا العرض المبسط لآراء النحويين، ولن أتّكئ عليه للبرهنة على صحة مقصدي أَنَّ -عطف البيان- حلقة زائدة في النحو العربي:

أقول: إن الذين اعترضوا على مجيء (عطف البيان) هو ومتبوعه نكرتين لم يعلقوا على مَنْ أجاز إعراب زيتونة وصديد (عطف بيان) (زيتونة لشجرة، وصديد لماء). وهنا ينهض تساؤل ما الذي أوضحته كلمة (مباركة) في قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور/35] أكثر ممّا أوضحته كلمة (زيتونة) لشجرة ليعربوا (مباركة) نعتا ويمتنعوا عن إعراب (زيتونة) نعتا كذلك؟ سيكون الجواب حاضرًا (مباركة) وصف فهي تدلّ على المعنى وصاحبه، وتحمل في طيّاتها ضميرًا وليست (زيتونة) كذلك.... أقول: الكلمتان تؤدّيان وظيفة واحدة أو متشابهة فهما متشابهتان في أداء العمل ثم أليس الإعراب يعتمد على إدراكنا للأثر الذي تحدثه الكلمة في الجملة؟ فأيّ ضير لو أعربنا زيتونة نعتا أو حتى (بدلا)...؟ فالذين أعربوا زيتونة عطف بيان قالوا: إنها توضح الاسم الذي قبلها والنعت يكشف المتبوع ببيان معنى فيه وعطف البيان يكشف المتبوع بنفسه[4]. فهل في هذا اختلاف؟ لا أرى ذلك، فالكلمتان تؤدّيان عملًا شبيهًا بالآخر وهم يقولون (زيتونة) جامدة ولا تؤوّل بالمشتق، والسؤال: لِمَ لم يؤوّلوا (زيتونة) بالمشتق، كأنّ يؤوّلوها بـ(خضراء)؟ ثم لِمَ قالوا: إن عطف البيان جامد لا يؤوّل بالمشتق ولم يذكروا سببًا لذلك؟. لقد أوّل النحاة اسم الإشارة (هذا) بالمشتق عند وقوعه نعتًا في قولهم: (جاء زيد هذا) [5]. وقالوا: المقصود ب(هذا) (المشار اليه).

وقالوا: إن -عطف البيان- يوضح متبوعه فهو أكثر منه معرفة، وهذا الزمخشري في الكشاف يقول في إعراب قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا﴾ [المائدة/97] "البيت الحرام: عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح"[6]. بمعنى أنّ التوضيح في -عطف البيان- ليس شرطًا، وأرى أننا يمكننا توجيه إعراب ما اعتقدوه -عطف بيان- توجيهات أخرى، فنحن يمكننا إعراب (البيت الحرام) مفعولًا ثانيًا وقيامًا: حال إذا وجّهنا معنى الفعل (جَعَلَ) في الآية الكريمة بمعنى (صَيّر)، وأرى أننا يمكننا إعراب (البيت الحرام) بدلًا من (الكعبة) [7]. لتُخرج هذه التوجيهات الاعرابية (البيت الحرام) من حومة (عطف البيان). ونبقى نناقش قولهم: إن -عطف البيان- يوضح متبوعه... "واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيصه يقصد (عطف البيان) وليس بصحيح لأنّه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا (عطف البيان).... وقد جعل سيبويه (ذا الجمّة) من (يا هذا ذا الجمّة) [8] عطف بيان مع أن (هذا) أخص" [9].

وذكر السيوطي وهو يتحدث عن (زيتونة): "وهو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحًا، وتخصيصًا، قيل وتوكيدًا، فالأوّل للمعارف نحو: (جاء أخوك زيدٌ)، والثاني في النكرات نحو: "من شجرة مباركة زيتونة"[10]. فالسيوطي هنا يميل إلى إعراب (زيتونة) الجامدة نعتًا فهي تكمل متبوعها في بيان صفته، ويضيف في (الأشباه والنظائر): "عطف البيان يُجامع مع الصفة من حيث إنه يبين ويوضح كما تفعل الصفة"[11]. فزيتونة تصف شجرة دائمة الخضرة يقول الرّضي في شرح كافية ابن الحاجب: "ولا فرق أن يكون مشتقًا أو غيره -يقصد النعت- لكنْ لمّا كان الأكثر في الدّلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهّم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق"[12]. فإذا كان أمر الاشتقاق أو عدمه في النعت ميسورًا ومقبولًا فلِمَ نُنكِرُ على(عطف البيان) أن يؤوّل بالمشتق؟ ويرى ابن هشام وهو يتحدث عن (صديد، وعن (كفارةٌ طعام مساكين): "وَمِنَ الوهم قول جماعة في (صديد وكفّارة طعام مساكين) فيمن نَوّن كفّارة

(1) المصدر السابق: 2/ 187.
(2) حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002: 3/ 126.
(3) جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م،.3/ 132.
(4) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، شرحه وعلق عليه: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م: 1/ 138.
(5)مع الهوامع: 3/ 131.
(6) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للإمام محمود بن عمر الزمخشري (ت 528 هـ)، رتبه وطبعه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1406 هـ 1986 م: 1/ 681.
(7) عراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة – دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط8، 1422ه-2001م.: 3/ 298.
(8) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت 180هـ)علق عليهِ ووضع حواشيه وفهرسه: د. أمين بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط1، 1420 هـ 1999 م: 2/ 198 "وتقول:(يا هذا ذا الجمة) كقولك (يا زيد ذا الجمّة) ليس بين أحد فيه اختلاف".
(9) همع الهوامع: 3/ 131
(10) المصدر السابق: 3/ 131.
(11) راجعه: فارس ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، 1414 ه-1963م.1/ 249.
(12) تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت: 2/ 314.

أنّهما (عطف بيان)" [1]. وعلى وفق اجتهادات النحويين يمكننا باطمئنان إعراب (صديد) صفة لـ(ماء) و(إطعام مساكين) بدلا عن كفارة؟ وإذا عدنا إلى الآية الكريمة سنجد أن نيّة تكرار العامل واضحه فيها[2]. ويقول الفاكهي "عطف البيان كالنعت الحقيقي يوافق متبوعه في أربعةٍ... ويجوز إعرابه بدل كلّ من كلّ"[3]. ويلاحظ أنّ أغلبَ كتب النحو لا تذكر عطف البيان في (النكرات). ينظر على سبيل المثال: كافية ابن الحاجب[4] والزجّاجي في كتاب الجمل والبطليوسي في (الحلل)[5]، والفارسي لم يذكره فيما مثّل لعطف البيان ولا الجرجاني في المقتصد[6] . ولم يذكره الصبان في حاشيته[7]. ولا الاشموني الذي يرى كما مرَّ بنا سابقًا أن النكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول. وبهذا نكون في اعتقادنا قد وفينا الحديث عن المبحث الأوَّل من بحثنا (عطف البيان حلقة زائدة في النحو العربي)...

المبحث الثاني

(عطف البيان المعرفة)

يقول ابن عقيل وهو يشرح قول ابن مالك:

وصـــــالحا لبـــدليةٍ يُـــرى في غير نحو (يا غلامُ يعمرا)

ونحو بشرٍ تابع البكري وليـــــس أنْ يـــُـــبدل بالـــمرضي

"كل ما جاز أن يكون (عطف بيان) جاز أن يكون بدلا... واستثنى المصنف من ذلك مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان"[8]. وقد مرَّ ذكرهما في مستهل هذا البحث:

المسألة الأوَّلى: أن يكون التابع مفردًا معرفة معربًا والمتبوع منادى ومثل لذلك بنحو: (يا غلامُ يعمرا) فيعمر في هذا السياق (عطف بيان) وليس بدلا إذ لو كان بدلا لقال الشاعر: (يا غلامُ يعمرُ) مستندين إلى الضابط الذي وضعوه للبدل وهو أن يكون على نيّةِ تكرار العامل ويُعربون (يعمرا) (عطف بيان) والسؤال: لِمَ نُصب (يعمرا) فإذا كان لتوضيح ما قبله، فهل لو ورد (يعمرا) بالرفع لا يُحدث الرفع تفسيرا للمتبوع؟ وهل هناك فرق في هذا الموضع بين نصب (يعمر) أو رفعه؟ هذا أولا وثانيًا يلاحظ أنّ المطلوب من هذا التعبير هو (يعمر) تمامًا كما يطلب ذلك البدل، وثالثًا: هل وضع (عطف البيان) ليحلَّ مشكلة اختلاف التابع عن المتبوع في العلامة الإعرابية عند التكلم؟

جاء في (همع الهوامع)، يرى النحاة أنّ (زيدًا) في قولنا (ضربتُ أبا عبد اللهِ زيدًا) يجوز إعرابه بدلا من عبد الله[9]. ويمنعون إعراب (يعمرا) بدلا من (غلامُ) ويقولون: لو قال الشاعر (يعمرُ) بالضم لجاز أن يعرب بدلا... والسؤال: أليس المعنى المتحقق من وجود (يعمر) في جملته شبيهًا بالمعنى الذي يحققه وجود (زيد) في جملته؟ فكلاهما المقصودان من قبل المتكلم، وكلاهما يفسران الاسم الذي قبلهما، ثم لِمَ لا نعرب (يعمرا) بدلا من (غلامُ) على المحل؟ وأرى أن قول النحاة إنّ البدل على نيّة تكرار العامل هو من أجل تقريب المعنى لا غير.

ولو افترضنا أنّ القصيدة كانت مضمومة (الروي) لقلنا (يا غلامُ يعمرُ) فهل كنا سنلحظ فرقا في دلالة (يعمر) في حالتي نصبه أو رفعه في الجملة؟ هذا أولا وثانيا: إن ارتباط (يعمر) بغلام شديد سواء أعدّه النحاة بدلا أو عطف بيان فاذا كان الأمر كذلك لكان الأوَّلى بالشاعر أن يضيف (غلام) إلى (يعمرا) ويقول (يا غلامَ يعمرا) فيعمر في هذا التركيب مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل[10]. ولأصبح ارتباط الكلمتين ببعضهما أمتن لا بل سيصبحان كالكلمة الواحدة...

من المعلوم أنّ اختلاف الحركات من ضَمٍّ إلى نصب أو جَرٍّ يستتبع اختلافًا في المعنى الذي تؤديه في الجملة فإذا كان المعنى مفهومًا من خلال التركيب فأي أثر للحركات الاعرابية هنا؟ ثم من الذي نصب (يعمرا) في قولنا (يا غلامُ يعمرا)... لا أرى عاملا نصبه إلا كونه بدلًا

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الانصاري (ت 761 هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود شركة دار الارقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، د.ط، 1419 هـ - 1999 م: 2/ 231.
(2) إعراب القرآن وبيانه: 2/ 95.
(3) شرح الحدود النحوية، عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت 972هـ)، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد بيت الحكمة، د.ط، د.ت: 121.
(4) ينظر: 2/ 45.
(5) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، محمد بن السيد البطليوسي، دار الرشيد، بغداد، د.ط، 1980: 2/ 119.
(6) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، د.ط، 1982: 2/ 927.
(7) ينظر: 3/ 121.
(8) شرح ابن عقيل على الفية بن مالك: 3/ 162.
(9) ينظر 3/ 132.
(10) كافية ابن الحاجب: 1/ 140. "وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل كـ (شمَّر)".

على المحل من (غلام) وهل سنتعسف في التقدير لو قلنا (يا غلامُ أعني يعمرا)؟ وذلك أن (عطف البيان) ليس من العوامل لينصب أو يرفع، فهل كونه يُفَسّر ما قبله يمنحه الحق بذلك؟

وسأسمح لنفسي أن أذهب أبعد وأقول: (يعمرُ) علم محوّل عن فعل كما نلحظ ذلك في الكثير من الأسماء. فيعمر الآن اسم يشير إلى ذات، فإذا رضي الذوق العربي أن نُسمِّي ذاتًا بما أصله فعل، فلِمَ لا يَحُقّ للغة أن تعيد هنا العلم إلى أصله (الفعل) ما دام هذا (الفعل - الاسم) - وأنا هنا على منطق النحاة وعلى الحاصل من هذا التغيير- سأرجع (يعمرا) إلى فعليته فهو فعل مضارع، وافترض أنّ الشاعر قد أكّدهُ بنون التوكيد الخفيفة ثم أبدل النون ألفا وهذا فاشٍ في اللغة العربية ويبقى الفعل دالًا على الذات المعيَّنة ثمّ إنّ النحاة أعربوا (الحارث) في قولنا: (يا زيدُ الحارثُ) عطف بيان يلحظ ذلك من خلال قول ابن هشام الانصاري: "إنَّه ليس على نيَّة إحلاله محل الأوَّل بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتَعَيَّن البيان في نحو: (يا زيدُ الحارثُ) وفي نحو: (يا سعيدُ كرزٌ) بالرفع - منونًا- أو (كرزًا) بالنصب بخلاف (يا سعيدُ كرزُ) بالضم"[1]. وأتساءل: ألِأنَّ نظام اللغة لا يقبل أن نعيدَ العامل الذي هو حرف النداء (يا) وحده مع الاسم المعرّف (بال) ونقول:(يا زيد يا الحارثُ) أعربنا (الحارث) في هذا التركيب (عطف بيان) ولم نعربه بدلا؟ ثمَّ مَن الذي أردنا نداءه، أليس (الحارث)؟ فإذا أجبرتنا اللغة على عدم تكرار العامل

يا) ألا يمكننا تقدير أداة نداء أخرى؟(2). وليس هذا المنع على إطلاقه، فقد أجاز الكوفيون(3). دخول (يا) النداء على الاسم المعرف (بال) معتمدين على قولنا في الدعاء: (يا الله اغفر لي) وعلى قول الراجز(4):

فيا الغلامان اللذان فَرَّا إياكما أن تكسباني شَرًّا

ويقول سيبويه: "يتوصل إلى نداء الاسم المعرّف (بال) باستعمال (أي واسم الإشارة) (هذا) والموجب لذلك أنَّ (أي) مبهمة ويصح تفسيرها بكل ما فيه (ال) كما أنّ اسم الإشارة مبهم"[5].

وخلاصة القول: أن نيّة تكرار العامل متوفّرة، فَلِمَ لا نعربه بدلًا؟ وفي قولنا: (يا سعيدُ كرزٌ)، و(يا سعيد كرزًا) أعربوا (كرزٌ) بالتنوين (عطف بيان) وليس بدلًا وكذلك أعربوا (كرزًا) (عطف بيان) لأنه منصوب مع أنّنا نستطيع واللغة توافقنا أن نقول: إنّ (كرزٌ) اسم معرب قد رُدَّ إلى أصله ولدينا أمثلة وردت على ألسنة الشعراء من زمن الاستشهاد ينوّنون المنادى المفرد فقد ورد في (همع الهوامع) قول الأحوص الأنصاري:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وهذا كُثيّر عزّة يقول:

ليت التحيّةَ كانت لي فأشكرها مكان يا جملٌ حُييتَ يا رجلُ

وكذلك قولهم (كرزًا) فيمكننا إعرابه بدلًا، لأنه هو المقصود بالحكم ويكون الأوَّل في حكم المتروك، وجاء منصوبا على محل (يا سعيدُ)[6].

وأبقى مع الحالة نفسها وأقول: إذا كان (عطف البيان) كما يقولون ينفرد بإيضاح متبوعه، فأيّ فرق لحظه (ابن عصفور) عندما قال: "وكذلك أيضا نقول: (يا زيدُ زيدٌ) بتنوين (زيد) الثاني إن جعلته (عطف بيان) لأنه ليس على نيَّة تكرار العامل، وإن جعلته بدلًا لم تنوّنه"[7]. فهل (زيدٌ) منوّنًا أكثر إيضاحًا لزيد الأوَّلى من (زيدُ) غير المنوّن؟

(1) مغني اللبيب: 2/ 101-102.

(2) الجني الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، د.ط، 1396 هـ - 1976 م: 180. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراف، مطبعة زيد بن ثابت دمشق، د،ط، 1395 هـ - 1975م: 177، شرح كافية ابن الحاجب:1/ 317.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت 577 ه) قدم له ووضعه وهمشه وفهرسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418ه- 1998م:1/ 336. (المسألة 46).

(4) ورد هذا البيت في المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285 هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت: 243/4، وشرح الرضي على الكافية:1/383 (غير معروف قائله).

(5) الكتاب: 2/ 188- 189. ينظر المقتضب: 4/ 216، المقرَّب:194.

(6) الكتاب:2/ 188 "وقال الخليل رحمه الله. من قال: (يا زيدُ والنَّظْرَ) فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله".

(7) المقرب: / 272.

ويقول السيوطي: وهو يتحدّث عن (عطف البيان): "هو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحًا وتخصيصًا. قيل: وتوكيدًا، فالأوّل في المعارف نحو: (جاءَ أخوك زيدٌ)، والثاني في النكرات نحو: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ ، والثالث المكرَّر بلفظه نحو: (لقائل يا نصرٌ نصرٌ نصرا) [1]. وقال ابن مالك: والأَوْلى عندي جعله توكيدًا لفظيًا لأن (عطف البيان) حَقَّه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يُتوصل به إلى ذلك"[2]. وأرى الآتي: أوّلًا: رواية تنوين (نصرٌ) الأوَّلى منوَّنةً لا تستقيم (عروضا) لأن تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) ستصبح (مُسْتَفْعِلْ) وهذه العله (القطع) لا ترد في حشو الرجز[3]. كما أنها لا تتماشى مع اللغة المشهورة (البناء على الضم).

أما رواية الكتاب:

إنّي وأسطارٌ سُطِرنَ سَطرا لقائل يا نصرُ نصرًا نصرا

يقول: "وأما قول رؤبة فعلى أنّه جعل (نصرا) (عطف بيان) ونصبه كأنه على قوله: يا زيدُ زيدًا"[4]. ونحن من السهولة يمكننا إعراب (نصرا) الثانية مفعولا مطلقا عامله (نصر) الأوَّلى، (ونصرًا) الثالثة: توكيدًا للثانية، وجاء في الكتاب: "وبعضهم يُنشد (يا نصرُ نصرُ نصرا) ونقول: (يا زيدُ وعمرو) ليس إلّا أنّهما اشتركا في النداء"[5]. وهذا كما هو واضح بدل من نصر الأوَّلى على نيَّة تكرار العامل، بمعنى أنه – أي الشاعر- ليس مضطرًا لتنوينه، ولو اعتقد البعض أنه نوَّن لأنه أراد توضيح (نصر) الأوَّلى. أقول: لو ضمَّها لأوضحت (نصر) الأُولى بالمقدار نفسه.

والمسألة الثانية التي ذكرها النحويون والتي لا يمكن عدّها بدلًا بل (عطف بيان) هي: "أن يكون التابع خاليا من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيف إليه صفه بـ(أل) نحو: (أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ) فَيَتَعيّن كون (زيد) (عطف بيان) ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لأنّ البدل على نيَّة تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير (أنا الضاربُ زيدٍ) وهو لا يجوز لما عرفت في الإضافة... ومثل قوله:

أنا ابن التارك البكريّ بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان...[6].

أوّلا: القول بعدم جواز إضافة الصفة المقترنة ب(ال) إلى ما ليس فيه (ال) أمرٌ غير مقطوع فيه فهذا (الفراء) يجوّز (الضاربُ زيدٍ) [7]. "وأنكر (المبرد) رواية الجر وقال لا يجوز في (بشر) إلا النصب بناءً على أنّه بدل"[8]. وسيبويه يجيز فيه ما لا يجيز في المتبوع فأجاز (الضاربُ الرجلِ وزيدٍ) و(هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ) على أن يكون (زيد) عطف بيان وهو في الحقيقه بدل[9].

والغريب أنّ الزمخشري لم يزد على القول - في هذه الاضافة- ما معناه أن ما قبل (عطف البيان) هو المقصود في حين أن البدل هو المقصود والمبدل منه متروك فهو كالبساط له،[10]. ولم يُشِرْ إلى سبب هذا الاختلاف، وما الذي جَرَّ إليه، أو يستعرض آراء النحاة في ذلك.

ثانيا: من الواضح أن المقصود في هذا البيت هو (بشر) وليس (البكري) فالبكري صفة لرجل من قبيلةٍ كلُّ أفرادها بكريون، وقد خَصَّ الشاعر (بشرًا) من بينهم فبشرُ هو المراد كونه بدلا، وليس إيضاحًا للبكري وهذا من الوضوح الذي لا نحتاج معه إلى دليل.

ثالثا: لو أعربنا (البكري) مفعولًا به لاسم الفاعل المقترن بأل (التارك) لكان أكثر قبولًا من إضافته لمفعوله (البكري) وعند ذلك سيكون إعراب (بشر) بدلًا من (البكري) إذ يمكننا القول: (أنا ابن التاركِ بشرًا)، إضافة لما تقدّم فهناك الكثير من النحاة لا يروونَ (بشر) في قول الشاعر إلا منصوبًا يقول أبو حَيّان عن رواية (بشر) في البيت السابق: "على الصحيح وهو قول السيرافي والرّماني والمبرد لا يجيز إلا نصب (بشر) وأجاز الفارسي فيه البدل[11].

(1) البيت لرؤبة في ديوانه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي طبع بآلات دروغولين في مدينة ليبسيغ، 1903، وشطره الأوّل: (إني وأسطارٌ سُطِرنَ سطرا): 174.
(2) همع الهوامع: 3/ 131.
(3) فن التقطيع الشعري والقافية، د. صفاء خلوصي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ط5، 1977: 121 " القطع حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين ما قبله وبه تصبح (مُسْتَفْعِلن) (مُسْتَفْعِلْ)".
(4) الكتاب: 2/ 187.
(5) المصدر السابق: 2/ 188.
(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 163.
(7) ينظر شرح الكافية: 2/ 410 ويقول الخضري "وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقا (كالضارب زيد...)"10/2.
(8) شرح الكافية: 2/ 410.
(9) المصدر السابق: 2/ 262
(10) المفصل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري (ت 528 هـ)، المطبعة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، ط1، 2006: 107.
(11) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 3/ 145.

وجاء في حاشية الخضري وهو يُفَسِّر شطر البيت (أنا ابن التارك البكري بشر) بالقول: (انا ابن الذي ترك البكريَّ بشرًا)[1]. وأرى أن هذا أقرب إلى مقاصد الشاعر، وأُذكِّر: لقد ألزم النحاة أنفسهم بالقول:

إنّ البدل على نيَّة تكرار العامل ويتناسون أنهم قالوا كذلك: "يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"[2].

ويقول ابن هشام وهو يعدد الفروقات بين (عطف البيان والبدل): إنّه أي (عطف البيان) من الجوامد نظير النعت في المشتق[3]. , بمعنى أن ما يؤدِّيه (عطف البيان) في الجملة شبيه بما يؤدِّيه النعت كما مرَّ في حديثنا عن قوله تعالى: "توقد من شجرةٍ مباركةٍ زيتونة" وقوله تعالى: ژ ڈ ڈ ڤ ڤ ژ فالذين ظلموا بدل من الضمير الواو[4]. ... وكلّ الفروقات التي عدَّها (ابن هشام) إنَّما تفسِّر أن لا حاجة بنا لعطف البيان فكلّ ذلك بدل...

واستوقفني وضوح الاسترابادي وهو يقول: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليّ بين (بدل الكل من كل وبين عطف البيان) بل لا أرى (عطف البيان) إلا البدل[5] ويرى الدكتور عبدة الراجحي - من المحدثين- "أن (عطف البيان) يَصُحُّ اعرابه -بدلا- بدل كل من كل- ولكنهم يُقرُّون أن هناك مواضعَ لا يصُحّ أن يكون فيها بدلًا، والحقّ أنَّ هذه المواضع التي قدّروها ليست مبنية على أساس الواقع اللغوي، ومن الأفضل طرح (عطف البيان) وتوحيده مع البدل"[6]. ... وهذا الدكتور فاضل السامرائي يقول بعد أن عرض آراء النحاة فيما يمكن أن يُعرَب (بدلًا أو عطف بيان) وفيما لا يصلح في المواضع التي ذكرها النحاة: "والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف، ولا أرى (عطف البيان) إلا البدل، ولا داعي لادِّعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان، وبالعكس، واصطلاح البدل أولى وذلك لتعدد أنواعه...

فإن كلمة (بدل) أَدَلُّ على المعنى من كلمة بيان"[7].

ووجدتُ من المحدثين الدكتور هادي نمر يقول: "وقد حفل كتاب (مغني اللبيب) بطائفة من آيات الذكر الحكيم في موازنة ثاقبة بين (البدل وعطف البيان) لم نَرَ فيها من (عطف البيان) شيئًا يمنع جعله بدلًا"[8]. ولم يفرد في كتابه بابا (لعطف البيان) فقد قال: "إنّه لا يوجد شيءٌ من الذكر الحكيم أو كلام العرب مِمّا عدَّه البعض (عطف بيان) لا يمكن ردَّه إلى البدل"[9]. وهذا (عباس حسن) يرى أن المشابهة بين (عطف البيان وبدل الكل من كل) كاملة وليست غالبة. وأن التفرقة بين (عطف البيان وبدل الكل من كل) قائمة على التخيّل، والحذف والتقدير من غير داعٍ، ومن غير فائدة، وعلى غير أساس سليم، ويرى من الخير توحيدهما لما في ذلك من التيسير، ومجاراة الأصول اللغوية[10]. ويرى أن قول النحاة: أن (لعطف البيان) غرضًا معنويًا هامًا هو ايضاح الذات نفسها، أو تخصيصها، وبدل الكل من كل غرضه الدلالة على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ويقول: "ولا يضرّ هذا الاختلاف ما دامت حقيقة الذات المقصودة واحدة"[11].

وأخيرًا أرجو أن أكون قد قدمت شيئًا يدفع بعلم النحو نحو التيسير ويجعل هذا العلم الجليل أكثر واقعية ويبعده عن التأويلات التي لا طائل من ورائها والحمد لله رب العالمين.

نتائج البحث

1) المشابهة بين (عطف البيان، وبدل الكل من كل) تكاد تكون كاملة وليست كبيرة، وما عدَّه النحاة اختلافًا لا يعدو أن يكون تأويلات لا تمس الواقع اللغوي بشيء.
2) البدل يوضِّح المبدل منه والنعت يوضح منعوته، وليس هذا التوضيح مقتصرًا على ما عدّه بعض النحاة (عطف بيان).
3) تنوين البدل المفرد، أو نصبه بدل بنائه على الضم، أو إضافة الوصف المسبوق بـ(أل) إلى الاسم الخالي من (أل) كلّ ذلك له وجهٌ في العربية، قال به النحاة، واستخدمته اللغة كما أشرت إلى ذلك في البحث.

---

(1) 1/ 141.
(2) همع الهوامع: 1/ 215. حاشيه الصبّان: 4/25. ومذهب سيبويه أن يحمل التابع ما لا يحتمل في المتبوع ينظر الكتاب: 2/ 263.
(3) مغني اللبيب: 2/98 و(الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معط شرح ابن الخباز وهو يتحدث عن عطف البيان يقول: " فهو كالصفة في إزالة الشّركة إلا أنّه غير مشتق": 1/ 379 .
(4) إعراب القرآن وبيانه: 5/ 6.
(5) شرح كافية ابن الحاجب:2/ 393.
(6) التطبيق النحوي، د. عبد الله الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، 1979: 393.
(7) معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، د.ط، 1990: 3/ 208.
(8) التوابع من خلال القرآن الكريم الأنماط والدلالات، د. هادي نهر، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء- الجمهورية اليمنية- دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، د.ط، 1423 هـ - 2002م: 144.
(9) المصدر السابق: 144.
(10)النحو الوافي، عباس حسن، منشورات ناصر خسرو، طهران، ط6، 1422 هـ - 2000 م: 3/ 546.
(11) المصدر السابق: 550.

4) ما عدَّه النحاة (عطف بيان) ليس عاملًا من العوامل النحوية، لينوَّن كلمة حقّها البناء، أو ينصبها وحقّها الرفع، وإنما ذلك اجتهادات من قبل المتكلمين لغايات يقصدونها علينا أن نبحث عنها.

5) لم تكن مهمة (عطف البيان) في كلّ مواضعه توضيحًا للاسم الذي قبله، فقد يأتي لأغراض أخرى كالمدح مثلا واحيانا لا يوضح الاسم الذي قبله إذا كرّر وقد نرى العكس فقد يكون (عطف البيان) أقل بيانًا من الاسم الذي قبله.

6) الكثير من النحاة قدامى ومحدثين أشاروا إشارات سريعة إلى التشابه بين (عطف البيان) وغيره من التوابع إلا أن بحثنا هذا أخذ على عاتقه مهمة البرهنة على ذلك.

References

1. Al-Ashbah wa al-Naza'ir fi al-Nahw, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), reviewed by Faris Tarhini, Dar al-Kutub al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1414 AH - 1963 CE.
2. Al-Dasuqi's Commentary on Mughni al-Labib (d. 761 AH) by Sheikh Mustafa Muhammad Arafa al-Dasuqi, 123 AH, printed, proofread, and annotated by Abd al-Salam Muhammad Amin, 1st ed., 1421 AH - 2000 AD, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
3. Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf, by Kamal al-Din Abu al-Barakat al-Anbari (d. 577 AH). Introduction, text, annotations, and indexes by Hassan Hamad. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1418 AH - 1998 AD.
4. Al-Irshad ila Ilm al-I'rāb, Muhammad ibn Ahmad ibn Abd al-Latif al-Qurashi al-Kabshi (d. 695 AH), edited and studied by Abdullah Ali al-Husayni and Dr. Mohsen Salem al-Anbari, Umm al-Qura University, Center for the Revival of Islamic Heritage, Kingdom of Saudi Arabia.
5. Al-Jana Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani, Hasan bin Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), edited by Taha Mohsen, 1396 AH - 1976 AD, Dar Al-Kotob for Printing and Publishing, University of Mosul.
6. Al-Khudari's Commentary on Ibn Aqil's Commentary, Explanation and Commentary by Turki Farhan Al-Mustafa, First Edition, 1419 AH - 1998 AD, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
7. Al-Mufassal fi Ilm al-Arabiyyah, by Imam Abu al-Qasim al-Zamakhshari (d. 528 AH), and its appendix, Al-Mufaddal fi Sharh Abyat al-Mufassal, by Muhammad Badr al-Din Abu Firas al-Na'sani al-Halabi (1881 AH - 1943 AD), 1st ed., 1427-2000 AD, Al-Asriya Press for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut.
8. Al-Muqarrab, by Ibn 'Asfour al-Ishbili (d. 669 AH), edited by Dr. Abd al-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Jubouri, 1986, Al-Ani Press, Baghdad.
9. Al-Muqtabas, by Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad, edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Cairo, 1386 AH.
10. Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan, Third Edition, 1380 AH - 2000 AD, Nasir Khusraw Publications.
11. Al-Sabban's Commentary on al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, edited by Mahmoud ibn al-Jamil, 1st ed., 1423 AH - 2002 AD, al-Safa Library, Cairo.
12. Al-Usul fi al-Nahw, Abu Bakr ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Founder of al-Risala, 1420 AH - 1999 CE.
13. Dependents through the Holy Quran: Patterns and Meanings, Dr. Hadi Nimr, 1423 AH - 2002 AD, Abadi Center for Studies and Publishing, Sana'a, Republic of Yemen, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
14. Explanation of al-Mufassal by Ibn Ya'ish al-Nahw (d. 643 AH), verified, edited, and produced by Ahmad al-Sayyid Ahmad, and indexed by Ismail Abd al-Jawad Abd al-Ghani, al-Tawfiqiya Library, Cairo, Egypt.

15. Explanation of the Grammatical Boundaries by Abdullah ibn Ahmad ibn Ali al-Fakihi (d. 972 AH), studied and verified by Dr. Zaki Fahmi al-Alusi, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad, House of Wisdom.
16. Huma' Al-Hawami' Sharh Jami' Al-Jawami', Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Ahmed Shams Al-Din, 1st ed., 1418 AH - 1998 AD, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
17. Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah, by Baha' al-Din Abdullah ibn Aqil al-Aqili al-Hamdani, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala'i' for Publishing, Distribution, and Export.
18. Irtishāb al-Darb min Lisan al-Arab, Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Muhammad Uthman, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 2011.
19. Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib, by Jamal al-Din ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited and annotated by Barakat Yusuf Haboud, 1419 AH - 1999 AD, Dar al-Arqam Printing, Publishing, and Distribution Company, Beirut, Lebanon.
20. Rasf al-Mabani fi Sharh Huruf al-Ma'ani, by Imam Ahmad ibn Abd al-Nur al-Maliki (d. 702 AH), edited by Ahmad Muhammad al-Kharaf, Zayd ibn Thabit Press, Damascus, 1395 AH - 1975 AD.
21. The book by Amr ibn Uthman ibn Qanbar, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), commented on, annotated, and indexed by Dr. Amin Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st ed., Beirut, Lebanon. 1st ed., 1420 AH/1999 CE.
22. The Book of al-Muqtasid in Explaining the Clarification by Abdul Qahir al-Jurjani, edited by Dr. Kazim Bahr al-Marjan, published by the Ministry of Culture and Information, Republic of Iraq, 1982, National Library, Amman, Jordan.
23. The Book of Solutions in Correcting the Defects from the Book of Sentences by Abu Muhammad Abdullah ibn Muhammad ibn al-Sayyid al-Batalyusi, edited by Saeed Abdul Karim Saudi, Dar al-Tali'ah for Printing and Publishing, Beirut.
24. The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah, by Imam Abu Abdullah Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH). Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 5th edition, 1966, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon.
25. The Grammar and Explanation of the Qur'an, by Professor Muhyi al-Din al-Darwish, Dar al-Yamamah for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, 1422 AH - 2001 AD.
26. The Grammatical Application, by Dr. Abdullah al-Rajhi, 1979, Dar al-Nahda al-Arabiyyah for Printing and Publishing, Beirut.
27. The Hidden Forelock in Explanation of al-Durra al-Alfiyya by Ibn al-Khabbaz (d. 628 AH), verified by Hamid Muhammad al-Abdali, al-Ani Press, Dar al-Anbar, Baghdad.
28. The Meanings of Grammar by Dr. Fadhel Saleh al-Samarrai, Higher Education Press, Mosul.
29. The Revealer of the Mysteries of the Revelation by Imam Mahmud ibn Umar al-Zamakhshari (d. 528 AH), arranged, printed, and corrected by Mustafa Hussein Ahmad, Dar al-Kitab al-Arabi, 1406 AH/1986 CE.
30. The Shining in Arabic by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Hamid Abdul-Mumin, first edition 1402 AH/1982 CE, published by the Forum for Publishing Association, Najaf, al-Ani Press, Baghdad.